خلال ندوة «ما بعد الحكم» التي أقامها في مقره بالنزهة

التحالف الوطني: الدوائر خط أحمر.. والحل برحيل مجلس 2009

■ الصقر: الكثافة السكانية ليست مقياساً للتعديل وأتحدى وجود دوائر في العالم متساوية العدد

الصقر متحدثا

جانب من الحضور (تصوير: فيصل الابراهيم)

■ العصيمي: الحكم بعودة مجلس 2009 سليم لأن هذه مبادئ دستورية رسخها حكم المحكمة

خالد الخالد

■ السبب الذي ذهبت من أجله الحكومة إلى المحكمة انتفى وليس من حقها الآن تعديل الدوائر

■ نحن لا نستجدي بطلب انتخابات لأننا طلاب حق ونريد هدوء البلد واستقراره

كتب مصطفى كامل

أكد المشاركون في ندوة التحالف الوطني انه إذا كان من حق الحكومة ان تلجأ الى المحكمة الدستورية لحسم الجدل حول دستورية الدوائر الانتخابية الخمس، فان الحكم الذي انتهت اليه المحكمة يحتم على الحكومة قبل غيرها التزامه، وعدم اللجوء الى صيغة مراسيم الضرورة لاجراء اي تعديل على الدوائر التي ينبغي ترك مصيرها الى مجلس الامة.

وشدد المتحدثون خلال الندوة التي اقيمت مساء امس الأول، في مقر التحالف بالنزهة بمشاركة النائبين السابقين محمد الصقر ومشاري العصيمي وأمين عام التحالف الوطني خالد الخالد وعضو المكتب التنفيذي راكان النصف بعنوان «ما بعد الحكم» على ضرورة الدفع باتجاه انتخابات نيابية تحت مظلة القانون الحالي، وبمتابعة مباشرة من مفوضية مستقلة تتولى الاشراف على العملية الديمقراطية، لافتين إلى ان العبث بالدوائر يشعل فتيل ازمة جديدة، وانه لا يوجد خيار سليم الا بحل مجلس 2009 والدعوة إلى الانتخابات وفق النظام الحالي.

وقال امين عام التحالف الوطني خالد الخالد ان الهدف من الندوة شرح موقفنا بعد حكم المحكمة الدستورية، وبالتعاون مع المنبر الديمقراطي أصدرنا بيانا أكدنا خلاله حق الحكومة في اللجوء إلى المحكمة، وهذا حق ندافع عنه دائما، باعتباره خطوة في طريق اقرار قانون حق لجوء الفرد إلى الدستورية.

■ الخالد: ليس من حق الحكومة الآن استخدام مراسيم ضرورة .. وتعديل القوانين يكون من خلال مجلس الأمة

واضاف ان المحكمة الدستورية بحكمها الاخير اكدت سلطتها في الرقابة على السلطتين التشريعية والتنفيذية واننا خلال هذه المرحلة احوج ما نكون الى وجود رقابة على هاتين السلطتين بعد ان تمادينا في سلب حقوق الناس وطمس الدستور، مشيرا الى ان «موقفنا واضح منذ البداية وهو ليس من حق الحكومة استخدام مراسيم ضرورة او تعديل القوانين الا من خلال مجلس الامة».

وتابع انه «في المرحلة المقبلة سيكون الوضع مختلفا، فالمحكمة اصدرت حكما أكدت فيه ان قانون الانتخابات دستوري، ومن ثم ليس من حق الحكومة استخدام مراسيم ضرورة، فبعد تحصين الحكم انتفت الضرورة، وأي تماد في استخدام هذه المراسيم سيكون لنا موقف واضح وحازم، ولن نقبل من الحكومة أو الحكم العبث بقانون الدوائر».

وقال الخالد: ان «اسباب وصول نواب مجلس 2012 ليس لعيب في القانون، انما سببه عبث حكومي واضح واستخدام المال السياسي ورشوة النواب وسلب حقوق الامة ما ترتب عليه ردة فعل في الشارع اوصلت هؤلاء النواب الى سدة البرلمان وقد اتبعوا النهج ذاته في اقصاء الاخرين»، متمنيا من الطرفين الاتعاظ من الماضي واحترام الدستور والرأي والرأي الاخر.

وتطرق الخالد الى القضايا المستقبلية التي تاتي في مقدمة اهتمامات التحالف والقوى الوطنية وهي الدفع نحو استقلال القضاء وحق لجوء الفرد إلى المحكمة الدستورية، إضافة إلى انشاء مفوضية للانتخابات، ومحاربة الفساد الاداري فضلا عن احالة القوانين ذات الشبهات الدستورية إلى المحكمة الدستورية لحمايتها، لافتا إلى ان «التيار الوطني ليس مزاجيا ومسطرته الواحدة هي الدستور والقانون، ولم ولن يتغير وفقا للمصلحة كما دأب البعض على ذلك».

■ العبث الحكومي والمال السياسي وسلب حقوق الأمة أسباب وصول نواب مجلس 2012 وليس لعيب في القانون

من جانبه، قال النائب السابق محمد الصقر ان موضوعنا «ما بعد الحكم» او اقول «لماذا ذهبت الحكومة إلى الدستورية؟»، مجيبا عن تساؤله بانها ذهبت بعد ان اكتوت بنار مجلس 2012، فحكومة مستقيلة طلبت حل مجلس 2009، واجريت الانتخابات، ثم طعنت مجموعة في مجلس 2012، لياتي حكم الدستورية ببطلانه وعودة مجلس 2009، لافتا إلى ان بعض الخبراء نصحوا الحكومة بان الدوائر الخمس غير دستورية لسببين هما الكثافة السكانية وعدد اصوات الناخب، واعتقد ان الحكومة اتخذت الخيار الصحيح بذهابها الى المحكمة.

وانتقد الصقر من اعترضوا على موقف الحكومة واتهموها بتسييس القضاء بعد توجهها الى الدستورية، مشيرا إلى أن السبب الذي من أجله ذهبت الحكومة الى المحكمة انتفى، وليس من حقها الان تعديل الدوائر، لا سيما ان الحكم توسع في التفسير واشار الى عدم دستورية الدائرة الواحدة، كما شدد على ان الكثافة السكانية ليست هي المقياس، متحديا وجود دوائر انتخابية في العالم متساوية الكثافة.

وقال الصقر اذا ارادوا تحقيق عدالة فعليهم بتاسيس مجلس على غرار الكونغرس، مؤكدا ان العدالة ليست في الكثافة وإنما في مخرجات الانتخابات، وإن كانت المخرجات في الكويت ليست بها عدالة، حيث لايوجد قانون ينصف بالعدل المطلق.

واشار إلى أن هناك من تخوف من اغلبية 2012 لأنها الغت اخرين، وقد جاءت هذه الاغلبية نتيجة سوء تصرف الحكومة، مضيفا تعرفون جيدا مخرجات مجلسي 2008 و2009 واعتقد الان ان الظروف مختلفة، مشددا على ضرورة ان يكون تغيير الدوائر عن طريق مجلس الامة.

واختتم الصقر حديثه برفضه اصدار الحكومة مرسوما بتعديل الدوائر بعد ان ذهبت إلى المحكمة الدستورية التي اقرت دستورية القانون وحصنته.

من جهته، قال الناشط السياسي راكان النصف إن غاية طموحاتنا هي الحفاظ على الدستور، وهذا طموح ضعيف، فحكم المحكمة الدستورية قضى بدستورية الدوائر الخمس وعودة مجلس 2009 المنحل برغبة شعبية واميرية.

ورغم كل هذا لايزال البعض يحاول تغيير الدوائر.

واضاف النصف: اصبحنا ندور في حلقة مفرغة، فالشعوب الحية دولة الدستور وسيلة وليست غاية، مؤكدا ان الكويت دولة مدنية ذات مرجعية دستورية شاء من شاء وأبى من أبى.

■ النصف: الكويت دولة مدنية ذات مرجعية دستورية شاء من شاء وأبى من أبى

وذكر ان القوى السياسية متفرقة، وكل واحد يحاول الغاء الآخر حتى اصبحنا في كل ازمة نمر بها تظهر نعرات التشكيك في الآخر، معتبرا ان السلطة قامت بتكريس الفرقة بين المواطنين متبعة مبدأ فرق تسد حتى تحكم السيطرة على الجميع.

واشار إلى ان «الحكومة قبل عشر سنوات رفعت شعار تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، وخلال كل هذه الفترة استطاعت دول الخليج استقطاب استثمارات بـ30 مليار دينار، حصلت الكويت منها على مليارين فقط»، مؤكدا أن «الحكومة المنتخبة هي الحل في تكريس مبدأ اصيل لعمل ديمقراطي، وهو الانتقال السلمي للسلطة، وقبل كل هذا تكريس حق الفرد في الترافع امام المحكمة الدستورية لضمان حقوقه».

وتابع ان «الصراعات السخيفة اضاعت البلاد، حتى بات الجميع يشكك في من حوله»، مشددا على ان قوة الكويت في تنوعها، ومن الطبيعي ان نختلف في الرؤى ووجهات النظر، لكننا يجب ان نتوحد على مصلحة الوطن.

من جانبه، قال النائب السابق مشاري العصيمي: «بداية اتوجه بالشكر إلى التحالف على دعوته الكريمة، ونحن نعيش اليوم كما عشنا بالسابق ازمة تلد ازمة، واصبحت لدينا مناعة من هذه الازمات».

واضاف العصيمي: «إنني سعيد بانه بعد 50 سنة من تطبيق الدستور طبقت المادة 50 من خلال حكمين تاريخيين للمحكمة الدستورية، التي كانت تقول في السابق عن المراسيم الاميرية إنها خط احمر ولا تتدخل بها، كونها من اعمال السيادة، وانا كرجل قانون عندما ارى هذه المحكمة بهذه التشكيلة احييها بعد حكمها التاريخي الذي اعتبرت فيه مرسوم حل المجلس، سيئ الذكر، هو والعدم سواء».

وشدد على ان حل المجلس كان خطأ واضحا، مؤكدا انه بغض النظر عن موقفنا من مجلس 2009 فإن الحكم بعودته سليم مئة في المئة، فنحن نتحدث عن مبادئ دستورية رسخها حكم المحكمة، مضيفا: نرى اليوم على الساحة من يهدد ومن يتوعد ومن يحرض.

وأكد ان «ابداء الرأي حق لكننا نرفض التحريض على عودة مجلس 2009 وممارسة مهامه، حتى بصدر قانونا بتعديل الدوائر»، مشددا على ان «الشعب كله يقول إن مجلس 2009 ساقط شعبيا، وهو ما قاله مرسوم الحل، وأكده وزير الاعلام»، لافتا إلى ما جاء في مرسوم حل مجلس 2009.

وتساءل العصيمي: «هل نرضى بعودة مجلس 2009 ويشرع باسمنا، لاسيما في ظل ان ثلثه محال إلى النيابة بتهمة الرشوة؟»، مؤكدا أن هذا مرفوض مئة في المئة.

وبين العصيمي أن الطريق الثاني في التحريض الذي يريدونه هو إصدار مرسوم ضرورة بتعديل قانون الانتخابات، مشيرا إلى أن مراسيم الضرورة تنظمها المادة 76 من الدستور، التي تعطي الحق في إصدارها خلال إجازات دور الانعقادات أو خلال حل المجلس ولحالات الضرورة، متسائلا: هل قانون الانتخابات من حالات الضرورة؟

وأشار إلى أن الميزانية يجب أن تصدر ويعمل بها من أول مارس، فلماذا لم تصدر بمرسوم ضرورة؟ فأيهما اهم الميزانية ام قانون الانتخابات؟ ثم وجه رسالة إلى من يحرض على الطريقين، بان القوى الشعبية متفقة على عدم الحاجة إلى إصدار مرسوم ضرورة ولا عودة لمجلس 2009.

وأضاف «نحن لا نستجدي، فنحن طلاب حق ومدافعون عن الدستور، ونريد الهدوء في البلد والاستقرار، الذي لن يأتي إلا بالحفاظ على الدستور في ظل تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات».

■ القوى السياسية متفرقة وكل واحد يحاول إلغاء الآخر ونعرات التشكيك تظهر في كل أزمة

ولفتا إلى أن «التنمية متوقفة في البلد نتيجة الإدارة الفاسدة، ولب المشكلة في البلد هو الإدارة».

وذكر انه خلال 12 سنة وهي مدة عضويته في مجلس الأمة لم يوافق على الميزانية، لأنها لم تقدم وفق خطة، ووجه حديثه إلى الحكومة قائلا: «العبث بالدوائر فتيل ازمة، ولا تمشوا في هذا الطريق، لانه محفوف بالمخاطر، وعليكم حل مجلس 2009 والدعوة إلى الانتخابات وفق النظام الحالي».

من جهتها قالت عريفة الندوة دانا نصار إن «ندوة «ما بعد الحكم» جاءت انطلاقا من مسؤوليتنا الدستورية تجاه الوطن، كما هي حال التحالف المستمر من التواجد في القضايا المهمة، فقد كان لنا موقف واضح من إحالة الدوائر الخمس إلى المحكمة الدستورية، والآن نطالبها بحل المجلس والدعوة الى انتخابات بعد ان حصنت المحكمة الدستورية الدوائر الخمس».

واوضحت نصار «اننا مررنا بتجربة سيئة في مجلس 2009 و2012 من قبل الاغلبية».

أكد أنه لا يريد الدخول في جدل بيزنطي مع المجلس القائم

المديرس: من يشكك في الذمة المالية لمجلس «العلاقات العامة» السابق فليطلب لجنة تحقيق

■ هناك تشدد من قبل مجلس الإدارة الحالي تجاه قبول المتقدمين للعضوية رغم انطباق الشروط عليهم

اكد رئيس مجلس إدارة جمعية العلاقات العامة الكويتية السابق بدر المديرس انه لا يريد ان يدخل في جدل بيزنطي لا فائدة منه مع مجلس الإدارة الحالي ولكن توضيحا للحقيقة ووضع حد للتشكيك غير المبرر وغير المبني على مستندات رسمية في الذمة المالية لاعضاء مجلس الادارة السابق للجمعية خاصة انه تربطه باعضائه جميعا علاقات بسودها الود والصداقه ولا خلافات شخصية معهم، لافتا إلى انه بناى بنفسه عن الدخول في مهاترات وتجاذبات هو في غنى عنها ولا طائل منها حول الجمعية التي تهم جميع أعضائها.

وقال المديرس: إن مجلس الإدارة الحالي استدعى العضو الاحتياطي الاول محمد غريب حاتم والذي رفض الانضمام لعضوية مجلس الادارة قبل اشعار العضو المستقيل حسب اللوائح والانظمة الاساسية لجمعيات النفع العام بان يستدعي الاحتياطي الاول بعد اشعار العضو المستقيل بقبول استقالته ولكن هذا لم يحدث مما استدعى مجلس الادارة العضو الاحتياطي الثاني وهذه مخالفة اخرى والقصد من ذلك مجرد التوضيح.

واشار المديرس إلى أن هناك تعنتا وتشددا من قبل مجلس الإدارة الحالي تجاه قبول المتقدمين لعضوية الجمعية رغم انطباق الشروط عليهم ما يخالف النظام الاساسي للجمعية مؤكدا ان هناك اشخاصا يشتكون من عدم الرد عليهم والبت في قبول عضويتهم رغم تقدمهم بطلبات العضوية منذ فترة علما أن النظام الاساسي للجمعية ينص على انه في حاله عدم البت في طلب العضوية خلال شهر من تاريخ تقديم طلب العضوية يصبح صاحب الطلب عضوا في الجمعية.

واضاف المديرس ان مجلس الإدارة الحالي رغم وجود ثلاث اعضاء من مجلس الادارة السابق في عضويته الا انه لم يقم بإبراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الإدارة السابق، لافتا إلى انه إذا كان هناك من يشكك في الذمة المالية في اعضاء مجلس الادارة السابق او احد اعضائه فعليه الطلب من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حيث إن الجمعية تعمل تحت مظلة هذه الوزارة وذلك بتشكيل لجنة تحقيق يكون ضمنها مكتب تدقيق حسابات اضافة إلى التشكيك في وجود فرق في حساب الجمعية لدى البنك الذي تتعامل الجمعية معه قدره 30 دينارا أو اكثر حسب ما نما إلى علمنا ويمكنهم طلب كشف حساب بالتفصيل من البنك لتوضيح الامر علما بانه من له الحق في سحب اي مبلغ يتطلب توقيع رئيس مجلس الادارة أو نائبه مع امين الصندوق.

بدر المديرس